جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العدد الأول

لسنة 2018

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اس صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم ر المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدرا والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218945429096

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

دور التنمية في تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمعات الصحراوية

أ. عبدالرازق عبدالله عوض

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على دور التنمية في تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ويأتي بحثنا هذا كمحاولة لرصد التغيرات التي تحدث على الواقع المرأة، من خلال القيام بدراسة ميدانية علي عينة من سكان مدينة الكفرة كمجتمع صحراوي، والتحقيق ذلك فقد استخدمنا عينة عشوائية، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وجمعت البيانات الدراسة باستخدام استمارة المقابلة على عينة متكونة من 130 مفردة توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- وجود علاقة بين التنمية ومشاركة المرأة في القرارات الاسرية، و ممارسة حقها في التعليم .
- وجود علاقة بين التنمية و خروج المرأة إلي العمل.

في ضوء النتائج توصى الدراسة بما يلي:

- القيام بالمزيد من الدراسات المتصلة بواقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي.
- إجراء البحوث والدراسات لفهم عملية التنمية من أجل توظيفها في التطوير والنهوض بالمجتمع.

الكلمات الرئيسية: التنمية – التغير – الاجتماعي – الاقتصادي – المرأة.

Abstract.

The aim of this study is to identify the of role of development in the change of the social and economic states of women. This study is a mixture of qualitative and quantitative research methods. The target population of this study is presented by thousands of women in Kufra (a desert town in the south-east part of Libya). Only 130 individuals are randomly selected from the identified population. The data are collected through interviewing and analyzed using a descriptive statistic method. This study has found out that development is strongly related with the engagement of women in family decision taking, education and job opportunities. In the light of these findings, this study recommends that further studies concerned with the social and economic states of women and the role of development in societies should be carried out.

المقدمة:

أصبحت قضية المرأة اليوم تشغل بال الكثير من الباحثين والدارسين في مجال العلوم الإنسانية، فالمرأة اقتحمت عالم الشغل وسعت لاكتساب القدرات والمهارات التي تمكنها من تحمل المسؤولية دون تبعية لمقاومة ظروف الحياة وتصدي الصعوبات، وهكذا تحدد واقعها الاجتماعي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تلفت فيه الانظار إلى المرأة في المجتمعات الحضرية وتركز العناية بها، تعمل المرأة في المجتمعات الصحراوية لتزداد وضعيتها صعوبة وتعقيداً فإذا تحدثنا عن المرأة في المجتمعات الصحراوية فسنذهب مباشرة إلي علاقتها بالقطاع الزراعي وكأنه ليس لها الحق في التعليم والرقي والإبداع فرغم مشاركتها في الأعمال كافة دون استثناء فهي لا ينظر لها نظرة المساواة مع الرجل، فإذا حاولنا معرفة حياة المرأة في المجتمعات الصحراوية، و بالأخص في مدينة الكفرة كمجتمع صحراوي، لأدركنا الجوانب المختفية من نمط عيشتها التي تعبر عن مجموعة من القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك التي تمتزج مع الثقافات الأخرى في المجتمع الحضري.

في دراستنا هذه لابد أن ننظر إلي واقع المرأة في المجتمع الصحراوي، لابد أن ننظر إلي تغير الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في إطار التنمية بكل ابعادها الاجتماعية والاقتصادية وفي إطار التنمية المستهدفة القائمة على الاصالة والتجديد. أن دور المرأة في التنمية اصبح يزداد يوماً بعد يوم خاصة بعدما بدأت تتخلص من كثير من الضغوطات الاجتماعية التي كانت تعوق مشاركتها في صنع القرار وبدأت الحكومات تطور مشاركة المرأة، وتنمى قدرتها ووعيها ومعرفتها ما يعنى تحقيق ذاتها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والإمكانيات، التي تمكنها من التحكم في ظروفها، وبالتالي الإسهام في بناء مجتمعها، ولهذا الغرض تمت إقامة هذه الدراسة التي تهدف إلي التعرف على دور التنمية في تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال تقديم رؤية تعكس مجمل التغيرات التي ترتبط بأوضاع المرأة وقضايا التغير الاجتماعي. لذلك أن موضوع هذه الدراسة لا يمكن دراسته وفق رؤية وظيفية فقط، أو رؤية مختزلة تهمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بل التعمق إلي اكثر من ذلك في دراسة وظيفية بهدف الكشف عن ما تؤديه المرأة في البناء الاجتماعي.

لذا فهده الدراسة تتصف بالعمق والتعقيد، ونظرية التغير الاجتماعي أي النظرية الوظيفية هي الحل الانسب لفهم واقع المرأة وتحليل هذا الواقع .

مشكلة الدراسة .

يحظى موضوع تغير الواقع اجتماعي واقتصادي للمرأة في المجتمع باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين في العلوم الاجتماعية. وتؤكد الدراسات الاجتماعية الحديثة على أن التنمية لعبت دور مهم في تغير الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع الإنساني من خلال مساهمة المرأة في العملية التنموية، بالإضافة إلي دورها في بناء المجتمع. فعملية التنمية ساهمت بدور فاعل في مشاركة المرأة من خلال تغير واقعها الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، واصبحت المرأة دوراً مهماً في بناء المجتمع من خلال مشاركتها للرجل في العديد من المجالات وهذا نتيجة لتغيرات التي احدثتها عملية التنمية.

ولهذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ومدي مساهمة التنمية في تغير هذا الواقع، وهناك من الباحثين من يرى أن العملية التنموية يجب أن يصحبها تغير في واقع المرأة اجتماعيا واقتصاديا لكي تشارك الرجل في تكوين وبناء المجتمع.

اهداف الدراسة .

يتمحور الهدف العام لهذه الدراسة في التعرف على هل لتنمية دور في تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في ضوء تأثير التنمية على نسق البناء الاجتماعي. كما أن لهذه الدراسة أهدافاً فرعية تتحدد في ما يلي :

- معرفة هل للتنمية دور بمشاركة المرأة في القرارات الأسرية، و ممارسة حقها في التعليم.
- معرفة هل للتنمية دور في الخروج المرأة إلي العمل.

أهمية الدراسة ومبرراتها :

أن هذه الدراسة التي نحن بصددها تمكننا من تسليط الضوء على تغير واقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي مع معرفة مدى مساهمة التنمية في تغير هذا الواقع في ضوء النقاط التالية:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تبحث في موضوع من المواضيع المهمة في المجتمع ألا وهو دور التنمية في تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة .
- محاولة فهم العلاقة بين عملية التنمية وبيان التغيرات التي تطرأ على المرأة .
- اجراء مثل هذه الدراسة على جانب كبير من الاهمية النظرية والتطبيقية حيث قد تساعدنا نتائجها في التعرف على نقاط القوى والضعف لمساهمة التنمية في تغير الواقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي .
- قد تساعد نتائج هذه الدراسة بالخروج بمجموعة من التوصيات قي فتح افاق جديدة أمام الباحثين الاجراء المزيد من الدراسات متعلقة بتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة .

فرضيات الدراسة :

بناء على ما تقد من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية عامة مؤداها هناك علاقة بين التنمية و تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ولكي نتمكن من تحقيق هذه الفرضية وجب على الباحث وضع فرضيات فرعية تمكننا من معرفة. هل توجد علاقة بين التنمية وتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وأهم الفرضيات الفرعية ما يلي:

- هناك علاقة بين التنمية ومشاركة المرأة في القرارات الأسرية، و ممارسة حقها في التعليم .
- هناك علاقة بين التنمية و خروج المرأة إلي العمل.

متغيرات الدراسة :

تحتوي عملية البحث على مجموعة من المفاهيم أو المصطلحات ولكي ننتقل فى عملية البحث من المستوى التصوري إلى المستوى التجريبي، يجب أن نحاول هذه المفاهيم أو المصطلحات إلى متغيرات تصاغ في شكل فروض للاختبار، وقد ركز الباحث فى هذه الدراسة على ثلاث أنواع من المتغيرات هي : المتغيرات الخلفية، والمتغير المستقل، والمتغيرات التابعة.

متغيرات الخلفية .

متغيرات الخلفية في هذه الدراسة تمثلت فى عدد من الخصائص ، المتعلقة بمجتمع الدراسة ، فقد تم التركيز على هذه المتغيرات لأنها تعكس صورة مجتمع الدراسة وتم تحديد هذه المتغيرات وهي (المهنة ، والعمر ، الجنس ، والحالة الاجتماعية ، والمستوى التعليمي) .

المتغير المستقل .

المتغير المستقل هو الذي يؤدي إلي التغيرات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتغير التابع ، والمتغير المستقل في هذه الدراسة يتمثل في التنمية.

المتغير التابع.

المتغير التابع هو المتغير الذي يود الباحث تفسيره، والمتغير التابع في هذه الدراسة هو الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

نوع الدراسة ومنهجها:

إن نوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها، يتوقف على مدي توفر المعلومات والبيانات عن موضوع الدراسة ، كذلك الأهداف المتوقع تحقيقها من الدراسة ، بالإضافة إلى طبيعة مجتمع الدراسة هذه العوامل كلها تؤثر في اختيار الباحث لنوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها ومن هنا يمكننا القول بأن هذه الدراسة ستكون وصفية تعتمد على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

أداة جمع البيانات:

يتوقف اختيار أداة جمع البيانات على عوامل كثيرة فبعض أدوات البحث تصلح فى بعض المواقف والأبحاث حيث اعتمدت هذه الدراسة على المقابلة كأداة للبحث وهي حوار وجها لوجه بين الباحث والمبحوث ، فالمقابلة تكشف عن الأبعاد الهامة للمشكلة وتنمية فروضها ، أيضاً تمتاز المقابلة عن غيرها من أدوات جمع البيانات كونها أكثر مرونة وواقعية ، وبناءً على الاعتبارات المتعلقة بالمقابلة كأداة من أدوات جمع البيانات تعّين على الباحث اختيار المقابلة كوسيلة أساسية لجمع البيانات في هذه الدراسة تم عن طريق بناء استمارة اعدت لهذا الغرض وتم من خلالها جمع المتعلقة بالدراسة .

حدود الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة الحدود الآتية:

- **الحدود المكانية .**

ستتم هذه الدراسة على مدينة الكفرة وهي إحدى المدن الليبية التي تقع في الجنوب الشرقي لليبيا، فمدينة الكفرة تجاور ثلاث دول شقيقة تحدها من الشرق جمهورية مصر، ومن الجنوب الشرقي جمهورية السودان، ومن الجنوب دولة تشاد، وتبعد مدينة الكفرة بمسافة 1000 كم إلى الجنوب من مدينة بنغازي، وتعتبر مدينة الكفرة هي أخر تجمع سكاني في الجنوب الشرقي بليبيا .

- **الحدود الزمنية .**

هي الفترة الزمنية التي تتم فيها الدراسة وتشمل الدراسة الميدانية التي تم فيها جمع البيانات من مجتمع الدراسة، والتي بدأت من يوم 25–8–2017 وانتهت يوم 29–9–2017.

ـ التمهيد:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية التي ظهرت في القرن العشرين ، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته ، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التقدم والتطور .

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية . فالمصطلحان اللذان استُخدما

للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress ، أو التقدم الاقتصادي.Economic Progress وحتى عندما مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization ، وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية .

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان ، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع : الفرد ، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، وظهر مفهوم التنمية في العصر الحديث، واهتمت به الدول الحديثة بشكل كبير نظراً إلى الآثار الإيجابية التي تترتّب عليها في جميع مجالات الحياة ، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع . لذلك وُضعت الخطط الاستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة .

مفهوم التنمية:

لقد تنوعت التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية ومعطياتها؛ وذلك بتنوع الرؤية بين المفكرين والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين؛ وتعتبر التنمية من الكلمات المتداولة في الاوساط الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، حيث أصبح موضوع التنمية يحتل مركزا مهماً في الفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات والحركات الاجتماعية ذلك لأنها عملية ومنهج ومدخل وحركة.

فالتنمية يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلي وضع التقدم، والسير في طريق النمو والارتقاء الي الافضل، وتوفير الاحتياجات الأساسية لإفراد المجتمع، وتعتبر التنمية هي أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين المجتمعات المختلفة. وهناك من ينظر إلي التنمية على أنها عملية تستهدف تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الاهداف وتعديلاً في الادوار والمراكز وتحريك الامكانيات بعد تجديدها وموازنتها إلي الجانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمة وبناء القوة، لذا فهي تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات.[1]
فقد تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن استعراض فيما يلي .

تعرف التنمية بأنها عملية تطور شاملة، أو جزئية مستمرة ذات شكل مختلف تحاول الارتقاء بوضع الإنسان، وتحقيق استقراره والوفاء باحتياجاته.[2] كما تعرف التنمية على انها تغيير اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا، إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا.[3] أو هي "التغيير الاجتماعي الذي تقوم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي بهدف تطوير و تحسين أحوال الناس .."[4]

وعرّف عاطف غيث التنمية بأنها "التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال إيديولوجية معينة، لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل

[1] محمد السيد الامام (2006)المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله، المكتبة المصرية للنشر الاسكندرية ، ط 1 .ص 373.
[2] منير شفيق علي (2005) نظريات التغير، المركز الثقافي العربي الدار العربية للعلوم بيروت، ط 1. ص 160.
[3] عادل مختار الهواري وأخرون (1999) قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ط 1 .ص 10.
[4] عبدالهادي الجوهري (1998) قاموس علم اجتماع المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ط 3 . ص181.

الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليه"[5] ويعرف محمد شفيق التنمية بأنها (عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات وبما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد).[6]

وهناك من يعرف التنمية بأنها "عملية تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي، ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم".[7]

بعد هذه التعاريف للتنمية، تتبين لنا اتجاهات وجواب عديدة، حيث نجد من نظر إلى الجانب الاجتماعي، فعرّف التنمية بناء على الجانب الاجتماعي، ومنهم من اتجه إلى الجانب الاقتصادي، إلا أن القاسم المشترك بين التعاريف هو هدف الجميع إلى التنمية المجتمع وأفراده في جميع هذه الجوانب، وإن جميع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية مترابطة مع بعضها البعض في المجتمع، فالتغير الاقتصادي يؤدي إلى تغيير اجتماعي، كما نجد تعريف مفهوم التنمية لا يتصور وجودها دون أفراد ومؤسسات داخل المجتمع، فإننا نجد لفظ المجتمع يرد في بعض هذه التعاريف بالنص عليه أو بالإشارة، لأن أغلب المفكرين والمتخصصين اتفقوا - رغم كون مفهوم التنمية والمجتمع مفهومان واسعان وأن التنمية هي الأداة والوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقيق عوامل تقدمها ورفعتها.

انطلاقا مما سبق، يمكن استنباط بعض خصائص لمفهوم التنمية نذكر منها ما يلي:

- إن التنمية عملية تغير يتم من خلالها تحقيق وإشباع احتياجات افراد المجتمع .
- إن التنمية عملية مستمرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لتحقيقها خاصة في حالة اتساع نطاقها و شمولها لمواكبة حركة التغير المستمرة .
- إن التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية، لأنها بإطارها الواسع تسعى لإحداث النمو والتطور في المجتمع بصورة تقود إلى رفع مستوى المعيشة، و تستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع باعتبار أن التنمية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية .

عناصر التنمية:

- التغير البنيوي: وهو الذي يتطلب ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تكون مختلفةً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع اختلافاً جوهرياً ، ويتطلب حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.
- الدفعة القوية: وتعني إحداث تغيير قوي من شأنه نشر العدل بين المواطنين من ناحية الثروات والدخل والخدمات المقدمة مثل التعليم والصحة.
- الاستراتيجية الملائمة: وهي الإطار العام والخطوط العريضة تفرضها السياسة الإنمائية عند الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي ، وهي تختلف عن التكتيك الذي يختص بطرق استخدام واستغلال الوسائل المتاحة للوصول إلى الهدف المرجو.[8]

---

[5] عمرو محي الدين، (1998)التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، ط 2 . ص 156

[6] رشاد أحمد عبد الطيف (2007) التنمية الاجتماعية في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء الاسكندرية، ط 1. ص 26.

[7] محمد السيد محمد (1988) الإعلام والتنمية ، دار الفكر العربي القاهرة ، ط 4. ص 28

[8] نبيل السمالوطي (1981) علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية الطباعة للنشر بيروت، ط 1. ص 10.

- **جوانب التنمية:**

اولاً : الجانب الاجتماعي. ((التنمية الاجتماعية))

يتمثل هذا الجانب في مفهوم التنمية الاجتماعية من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على رفع المستوى المعيشي من خلال تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي حيث يستفيد منها الغالبية العظمى من افراد المجتمع.[9]

فالتنمية الاجتماعية في هذا الجانب هي عملية التدخل المقصود في البناء الاجتماعي للعلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات الاجتماعية وتطوير الخدمات من حيث الكفاءة والفاعلية، وتعمل على تحديد الوظائف الاجتماعية، وإيجاد البناء الاجتماعي الذي يمكنه من ممارسة التأثيرات لتحقيق الاهداف المطلوبة.[10]

وهناك من يعرف التنمية الاجتماعية بأنها العملية التي ترسم الاهداف الشاملة للمجتمع ، وفق الموارد المتاحة سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية بهدف الوصول إلي التغيرات البنائية الوظيفية التي تكون لها الاثر في وصول المجتمع إلي تحقيق اهدافه.[11]

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية أي مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لموطنيها، كالتعليم، الصحة، الاسكان، إذن فهي تعمل على توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح لأفراد المجتمع.[12]

- **مراحل التنمية الاجتماعية:**

للتنمية الاجتماعية مراحل عدة ينبغي أن تتم من خلالها أهمها:

- التعرف على البيئة الطبيعية لمجتمع.
- دراسة السكان وتركيبهم.
- التعرف على المظاهر الاجتماعية.
- دراسة النشاط الاقتصادي دراسة راسية متعمقة.
- التعرف على مراحل الفعل التنموي في المجتمع.

معوقات التنمية الاجتماعية:

تسعى المجتمعات عادة إلي خلق حالة من التوازن الاجتماعي بين القديم والجديد من خلال صهر القيم والعادات والتقاليد بشكل القديم والجديد بشكل يؤدي إلي تحقيق حالة من التوازن وإلكن التنمية الاجتماعية تتعرض إلي عدة مشاكل ومعوقات تعيق الجهود الاجتماعية، وتمنع قيام المجتمع المتوازن بشقية الاجتماعي و الاقتصادي، وهذه المشاكل والمعوقات تتمثل فيما يلي:

- غياب المنظمين والإداريين الاكفاء فهذه الفئات هي صاحبة القرار الاستثماري والابتكاري والإبداعي.
- القيم الاجتماعية البالية التي تخلق العقبات في سبيل التنمية.
- انتشار الامراض والأمية والفقر، وانخفاض المستوى الصحي.

[9] محي الدين صابر (1962) التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، منشورات المكتبة العصرية بيروت، ط 1. ص 243.
[10] أحمد مصطفى خاطر (1999) تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ط 1 . ص 10.
[11] عبد الباسط محمد حسن (1980) التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العالمية القاهرة ط 1. ص90.
[12] محمد شفيق (1998) السكان والتنمية ، القضايا والمشكلات ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ط 1 . ص 18.

- صعوبة التأقلم مع المرحلة التي يمر بها المجتمع. خاصة في مرحلة الانتقال من مجتمع يمتاز بركود اقتصادي إلى مجتمع نامي اقتصادياً.[13]

ثانياً : الجانب الاقتصادي. ((التنمية الاقتصادية))

هناك عدد كبير من الدارسين والباحثين يرجعون عملية التنمية إلي مرجعية اقتصادية ترتكز على قضايا الإنتاج الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية زيادة في معدل الاستثمار الذي يدفع إلي زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع، ومن تم زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات.[14] وتعرف التنمية الاقتصادية أيضاً. بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوبة بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مع تحسن في توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الفقيرة في المجتمع بغية الوصول إلي تحقيق مستوي عيش راق يتميز بالاستقرار والرفاهية.[15]

وهناك من يعرف التنمية الاقتصادية بأنها حجر الزاوية في التنمية وبدونها برامج التنمية لا جدوى منها. ويري البعض أن التنمية الاقتصادية هي ثورة ضد الفقر والبؤس والتخلف، والقطب الروحي لتنمية الشاملة والزيادة المحسوسة في الإنتاج والخدمات.

معوقات التنمية الاقتصادية:

هناك تداخل وتأثير متبادل بين الانظمة الاقتصادية والاجتماعية. فبالتالي لا يعقل وجود نمو شامل في ظل أنظمة اقتصادية ضعيفة، فوجود المشاكل والمعوقات تعرقل التنمية الاقتصادية من بينها ما يلي:

- ندرة عناصر الإنتاج.
- انخفاض دخل الفرد.
- انخفاض الطلب واختلاف نمط الاستهلاك.
- انخفاض معدلات الاستثمار.
- انخفاض الإنتاج.
- أنتاج وتصدير مواد اولية فقط.
- ضعف النظام النقدي والمالي.

تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في مدينة الكفرة.

كثر الحديث في مجتمعاتنا العربية عن دور المرأة في تنمية المجتمع، وأنها تمثل نصف المجتمع، ويزداد دور المرأة في التنمية المجتمعات العربية يوما بعد يوم خاصة بعدما بدأت تتخلص نوعا ما من كثير من الضغوط المؤسسية الاجتماعية التي كانت تعوق مشاركتها فى صنع القرار، وبدأت الحكومات تطور مشاركة المرأة، وتنمى قدرتها ووعيها ومعرفتها ما يعنى تحقيق ذاتها في شتى المجالات المادية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والإمكانيات، التي تمكنها من التحكم في ظروفها، فظهور النفط في بعض الاقطار العربية ودورها في تبني سياسات تنموية، والانفتاح الاقتصادي، ساهم في تغير أوضاع المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وما يعنينا هنا هو معرفة العلاقة الجدلية بين التنمية وتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في مدينة الكفرة كمجتمع صحراوي. ولمحاولة معرفة هذه العلاقة نعرضها على النحو التالي:

---

[13] عبد الرحيم مسعد، وآخرون (1995) التنمية في الوطن العربي، دار المندري للنشر والتوزيع، أربد ط 1 .ص188.
[14] باسل البستاني (1985) الفكر الاقتصادي من التناقض إلي النهوض ، دار الطليعة للطباعة والنشر لبنان ط 1 ص78.
[15] عمرو محي الدين ، مرجع سبق ذكره . ص156.

- **تغير الواقع الاجتماعي للمرأة من خلال النظرة الي تعليم الاناث.**

يعتبر التعليم مؤشر من مؤشرات عملية التنمية، وهو أساس الوعي، وإدراك حقيقة التطورات والتغيرات المستجدة في إي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ، كما يشكّل التعليم أهم دعامات التنمية الاجتماعية، إن بناء أي مجتمع وتحقيق نهضته وازدهاره مرهون على مدى اهتمامه بالتعليم، كذلك يعتبر التعليم قناة رئيسية من قنوات الحراك الاجتماعي وانتقال المجتمع إلي مرحلة التصنيع، ومن مجتمع غير عقلاني إلي مجتمع يتبنى السلوك العقلاني .

ويعد التعليم أيضاً من أهم المجالات الأساسية لبناء المجتمع، و من خلال العملية التعليمية يتم تأهيل وتعليم العنصر البشري حيث تولي المجتمعات المتقدمة الاهتمام في بناء الإنسان من خلال ما تقدمه المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها من برامج ومسارات متنوعة فالتعليم الرسمي بمدينة الكفرة بدأ في الانتشار خلال فترة الستينات من القرن العشرين وقبل هذه الفترة اقتصر التعليم الموجود في مدينة الكفرة على نظام التعليم الديني من خلال وجود الكتاتيب والزوايا لحفظ وتعليم أحكام القرآن الكريم .

فمدينة الكفرة لا تختلف عن غيرها من المدن الليبية التي شهدت تطوراً ملحوظاً في نظام التعليم الرسمي من حيث مجموع الطلاب الدارسين في مختلف المراحل التعليمية بمدينة الكفرة، ففي العام الدراسي 1998- 1999.وصل عدد الطلاب الدارسين في مختلف المراحل التعليمية بالمدينة إلي 13936 طالب وطالبة منهم 6444 ذكور و 7492 من الإناث ،هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (1) وكانت نسبة الذكور بلغت حوالي 46.24 % في مقابل بلغت نسبة الاناث حوالي 53.76 %.

الجدول رقم (1) يوضح عدد الطلاب في مختلف المراحل التعليمية بمدينة الكفرة

حسب النوع خلال الأعوام الدراسية 98 / 99 – 016 / 017

الأعوام الدراسية	عدد الطلاب في مختلف المراحل التعليمية حسب النوع									المجموع الكلي لعدد الطلاب
	مرحلة التعليم ألأساسي			مرحلة التعليم المتوسط			مرحلة التعليم العالي			
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
1998 -1999	6232	6427	12659	442	835	1277	55	230	285	13936
2016 -2017	5499	5053	10552	739	1079	1818	651	1515	2166	14536

المصدر: 1. إحصائيات قطاع التعليم بالكفرة، والمعهد العالي لإعداد المعلمين للعام الدراسي . 1998 – 1999

2. إحصائيات قطاع التعليم بالكفرة، والمعهد العالي للمهن الشاملة ، وكلية الآداب والعلوم للعام الدراسي . 2016 - 2017

وإذا حاولنا إلقاء نظرة على العملية التعليمية في مدينة الكفرة خلال العام الدراسي 2016- 2017 نجد أن عدد المدارس بالمدينة وصل إلي حوالي (42) مدرسة ما بين مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم المتوسط ففي مرحلة التعليم الأساسي وصل عدد المدارس فيها 28 مدرسة ما بين عامة وخاصة في حين بلغ عدد التلاميذ المقيدين بهذه المرحلة خلال نفس العام الدراسي (10552) تلميذاً منهم 5499 ذكور و 5053 إناث، حيث وصلت نسبة الذكور في هذه المرحلة التعليمية إلي 52.11 % في مقابل وصلت نسبة الإناث إلي 47.89 % . أما مرحلة التعليم المتوسط فلقد بلغ عدد الطلاب المقيدين بمرحلة التعليم المتوسطة خلال نفس العام الدراسي حوالي (1818) طالباً منهم 739 ذكور و 1079 إناث، حيث بلغت نسبة الذكور في مرحلة المتوسط حوالي 40.65 % في مقابل بلغت نسبة الإناث 59.35 % يقوم بتعلمهم (213) معلماً ومعلمة منهم 49 معلم 164 معلمة، وبلغت نسبة المعلمات في مرحلة التعليم المتوسط

حوالي 77 % في مقابل 23 % معلم من الذكور. وتشير الإحصاءات الواردة في الجدول (1) أيضاً إلى زيادة عدد الطلاب في مرحلة التعليم العالي بمدينة الكفرة، حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب في كل من المعهد العالي للمهن الشاملة وكلية الآداب والعلوم حوالي 2166 طالب وطالبة خلال العام الدراسي 2016- 2017 منهم 651 ذكور و 1515 إناث، حيث وصلت نسبة الذكور في التعليم العالي إلي 30.06 % في مقابل وصلت نسبة الإناث إلي 69.94 % .

ومن خلال الجدول (1) يتضح لنا أن المرأة تفوقت على الرجل في جلوسها على مقاعد الدراسة بمدينة الكفرة خلال العام الدراسي 2016 - 2017 حيث بلغ إجمالي عدد الطالبات في مختلف المراحل التعليمية حولي7647طالبة من أصل 14536 طالب وطالبة، ووصلت نسبة الإناث إلي حوالي52.61 % في مقابل وصلت نسبة الذكور إلي 47.39 % .

مما سبق نستطيع أن نستخلص النتائج التالية:

1- إن الإقبال على الدراسة أصبح يقل بالنسبة الي الذكور بالمقارنة مع الإناث.

2- هنالك اتجاه نحو تطور التعليم بين الإناث، وإن هذا التطور غير كاف وذلك بالمقارنة مع التطور الحاصل في الدول المتقدمة.

- تغير الواقع الاقتصادي للمرأة من خلال خروجها ميدان العمل.

للمرأة خصائص اجتماعية وبيولوجية تؤهلها للقيام ببعض الوظائف والتخصّص في بعض المجالات التي تنتج بها وتؤدي فيها دوراً فعالاً؛ لذلك فإن عمالة المرأة تعتبر مهمة جداً لتحسين الإنتاج وتسريع وثائر النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أنه يزج في المجتمع طاقات كبيرة من الأيدي غير المنتجة. ومع ذلك فإن نسبة قوة العمل النسائية من مجموع الإناث لا تزال ضعيفة، ولم تدخل المرأة بعد في مجال العمل الذي يلائم خصائصها وطاقاتها، وهذا التناسب بين الطاقات والخصائص من جهة ونوع العمل من جهة أخرى ضروري جداً؛ إذ إن المطالبة بحق العمل دون النظر إلى إمكانياتها وأوضاعها الخاصة مطالبة في غير محلها.

وإذا حاولنا تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي للمرأة بمدينة الكفرة سنجد أن المرأة في مدينة الكفرة أصبحت تعمل في كل الميادين وكل المجالات كمهندسة وطبيبة ومعلمة وغير ذلك من المهن كما باتت تتبوأ مناصب ومواقع عمل كثيرة في مؤسسات الدولة، ما جعلها صاحبة قرار في بعض المؤسسات. ولقد انتقلت المرأة الليبية بمدينة الكفرة نقلة سريعة من قيامها بالنشاط التقليدي المرتبط بالزراعة والصناعات التقليدية إلى القيام بدور أعظم من خلال التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها مدينة الكفرة.

فالتنمية دفعت إلي تغيرات مجتمعية عميقة أصابت مجتمع مدينة الكفرة، وعكست أثارها على نظرة الفرد المحلي لذاته، وعلى علاقته بالآخرين من افراد مجتمعه، حيث كان للتنمية مصاحبات في زيادة خروج المرأة إلي العمل خارج المنزل. فالقضية المهمة التي نود أن نتناولها هنا هي قضية مشاركة المرأة في تأدية الوظائف التي كانت حتى حد قريب حكراً على الرجال على الرغم من ازدياده عدد النساء المشاركات في العمل بمدينة الكفرة إلا أن نسبة مشاركيهن لم تتقدم إلا بشكل بطئ، حيث كانت القوى العاملة النسائية بمدينة الكفرة خلال عام 1980 يبلغ عددها (210) عاملة في مختلف المهن .

إن المشاركة النسائية في القوى العاملة بمدينة الكفرة كانت لا تتعدى 7.44 % من اجمالي القوي العاملة في المدينة، فهذا التدني في نسبة القوى العاملة النسائية راجع إلي نظرة الناس إلي واقع المرأة بأن المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل ، ورعاية الاطفال كما جاء في المثل الشعبي السائد ((الحرة أول ما تزرب بيتها))[16] لكن هذه النظرة تغيرت لدى

[16] حبيب يوسف مغنية (1996) الامثال الشعبية الليبية ابعادها الحضارية والثقافية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1. ص93.

عدد كبير من سكان مدين الكفرة، وقد يكون احد اسباب هذا التغير هو الوعي بقضايا المرأة الذي احدثته التنمية على مجتمع مدينة الكفرة. فإذا القينا نظرة على واقع المرأة بمدينة الكفرة خلال عقدين من الزمن من عام 1980 إلى عام 2001 سنجد أن المشاركة النسائية في القوى العاملة ارتفعت لتصل نسبتها إلي 16.35 % من إجمالي القوى العاملة بمدينة الكفرة، وهذه الزيادة الملحوظة وبشكل بطي في نسبة القوى العاملة النسائية، وبزيادة قدرها حوالي 8.91 % عما كانت عليه القوة العاملة النسائية في عام 1980. فلم يعد التدريس والتمريض هما الوظائف التي تعمل بهما المرأة في مدينة الكفرة بل تعد ذلك فأصبحت المرأة تعمل في المؤسسات الحكومية النوعية بالإضافة إلي العمل في مؤسسات القطاع الخاص، وأصبحت المرأة العاملة في مدينة الكفرة تتولى مناصب قيادية وتعمل في أعمال السكرتارية والأعمال المكتبية في مؤسسات الدولة واتي كانت حكراً على الرجال، كما أصبحت المرأة في مدينة الكفرة تعمل في القطاع الخاص بأن تتحمل المسؤولية بنفسها بالأشراف على عملية البيع في المحلات التجارية دون وجود الرجل، أن هذا التغير الاجتماعي الذي شهده واقع المرأة بالمدينة يرجع إلي التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الليبي بصفة عامة، ومجتمع مدينة الكفرة بصفة خاصة نتيجة لعملية التنمية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من سكان مدينة الكفرة الليبيين، والذي يشمل تجمعاتها السكانية الأربعة وهي منطقة الجوف وهي مركز المدينة، ومنطقة بزيمة الجديدة، ومنطقة الهوا ري، ومنطقة الطلاب.

عينة الدراسة:

العينة في تقنيات البحث الاجتماعي تعني عدد من المفردات تنتمي إلي جمهور أو مجتمع، أي اختيار جماعة صغيرة من بين وحدات كبيرة، ويقر الباحث قبل اختيار عينة الدراسة الوحدة التي ستكون أساس الاختيار، و يمكن القول أن عينة هذه الدراسة هم سكان بمدينة الكفرة من الليبيين وأن العينة المساحية (العينة العشوائية) هي العينة الأنسب لتمثيل مجتمع الدراسة معتمدين بذلك على توزيع مجتمع الدراسة إلى مساحات جغرافية بناءً على إحصائيات الأحوال المدنية بمدينة الكفرة، وبلغ حجم عينة (130) مفردة.

خصائص عينة الدراسة:

يمكننا إعطاء فكرة عن خليفة الدراسة، من خلال عرض الخصائص مجتمع الدراسة، حتى نتمكن من خلالها فهم مجتمع الدراسة بشكل أوضح، ومن ثم العمل على تحقيق أهداف هذه المرحلة من الدراسة.

الجدول رقم (1) يوضح عدد أفراد عينة الدراسة حسب مناطق الإقامة

المنطقة	العدد	النسبة
الجوف	91	% 70
بزيمة الجديدة	27	% 21
الهواري	12	% 9
Total	130	%100

يتضح من الجدول (1) أن منطقة الجوف شكلت أعلى نسبة من عينة مجتمع الدراسة حيث بلغت نسبتها (70%) فمنطقة الجوف تشكل أكبر تجمع سكاني بمجتمع الدراسة، بالإضافة إلي كونها المنطقة الحضرية الوحيدة بمجتمع الدراسة، والتي يوجد بها جميع المؤسسات الإدارية، أما بقية عينة الدراسة وهي (30%) فقد تشكلت من منطقة بزيمة الجديدة ومنطقة

الهواري، وهذه التجمعات أو المناطق الأخيرة جميعها مناطق ريفية لا توجد بها مقومات الحياة الحضرية خاصة المؤسسات الإدارية، وبشكل عام يمكن القول أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من منطقة الجوف هذا قد يعطي بعض النتائج الإيجابية على الدراسة، كون منطقة الجوف هي أكثر المناطق بمدينة الكفرة تأثيراً بعملية التنمية.

الجدول رقم (2) يوضح عدد أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	78	% 60.0
إناث	52	% 40.0
Total	130	%100

من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن الذكور يشكلون أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة فقد شكلت نسبتهم (60.0%) من عينة الدراسة، وهذا قد يعطي مؤشراً ايجابياً نحو الاتجاه دور التنمية في تغير الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة التي قد لا يكون لدى بعض الإناث خلفية عنها خاصة اللاتي يسكن في ضواحي المدينة، وقد شكلت نسبة الإناث (40.0%) .

الجدول رقم (3) يوضح عدد أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة المهنة

المهنة	التكرار	النسبة
موظف	65	% 50.0
معلم	45	% 34.6
ممرض	2	% 1.5
أعمال حرة	9	% 7.0
متقاعد	2	% 1.5
ربة بيت	7	% 5.4
Total	130	%100

من خلال الجدول رقم (3) يتضح لنا أن الموظفين يشكلون (50.0%) من عينة دراسة، وجاء بعدهم في الترتيب المعلمين و نسبتهم (34.6%) وتوزعت بقية نسب عينة الدراسة ببين الممرض بنسبة (1.5%) وأعمال حرة بنسبة (7.0%) ومتقاعد بنسبة (1.5%) وربة بيت بنسبة (5.4%) ومن الملاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الموظفين والمعلمين

الجدول رقم (4) يوضح عدد أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرار	النسبة
24-20	2	% 1.5
29-25	31	% 23.8
34-30	27	% 20.7
39-35	23	% 17.7
44-40	24	% 18.5

49-45	17	% 13.1
50سنة فما فوق	6	% 4.6
Total	130	%100

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن الفئة العمرية من (25-29) سنة شكلت أعلى نسبة ضمن عينة الدراسة حيث بلغت (23.8%) يليها الفئة العمرية من (30-34) سنة، وبلغت نسبتها (20.7%) كما يلاحظ من الجدول أيضاً، أن الفئة العمرية من (40-44) سنة بلغت نسبتها (18.5%) فيما بلغت نسبة الفئة العمرية من (35-39) ما نسبته (17.7%) من عينة الدارسة، وتوزعت بقية النسب بين الفئة العمرية من (45-49) بنسبة (13.1%) وبين (20-24) بنسبة (1.5%) أما ممن كانت أعمارهم (50 سنة فما فوق) فبلغت نسبتهم (4.6%) من عينة الدارسة، كذلك من خلال الجدول رقم (4) نستنتج أن (80.8%) من عينة الدراسة تقع أعمارهم ما بين الفئة العمرية من (25-44) سنة

الجدول رقم (5) يوضح عدد أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	45	% 34.6
متزوج	75	% 57.7
مطلق	8	% 6.2
أرمل	2	% 1.5
Total	130	%100

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن ما نسبته (57.7%) من عينة الدراسة هم متزوجين، في حين بلغت نسبة فئة أعزب (34.6 %) وجاءت بعدها فئة مطلق وبنسبة بلغت (6.2 %) ولم تتعد نسبة فئة أرمل (1.5%) من عينة الدراسة.

الجدول رقم (6) يوضح عدد ونسبة أفراد عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	1	% 0.8
بقراء ويكتب	11	% 9.2
تعليم أساسي	11	% 9.2
تعليم متوسط	19	% 15.8
جامعي	82	% 60.0
ما بعد الجامعي	6	% 5.0
Total	130	%100

من الجدول رقم (6) يتبين لنا أن (60.0%) من أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل جامعي، وأن ما نسبته (15.8%) من أفراد عينة الدراسة مستواهم تعليم متوسط، وأن ما نسبته (9.2%) من أفراد عينة الدراسة هم يقرأ ويكتب، وتعليم أساسي كلا على حدا، في حين وصلت نسبة أفراد عينة الدراسة من الذين مؤهلاتهم ما بعد الجامعي ما نسبته (5.0%) وأن ما نسبته (0.8%) من أفراد عينة الدراسة أمي.

الجدول رقم (7) يوضح اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو تعليم البناات

هل توافق على تعليم البنات	التكرار	النسبة
أوافق	115	% 88.5
لا أوافق	12	% 9.2
لا استطيع أن أقرر	3	% 2.3
Total	130	%100

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن (88.5 %) من أفراد عينة الدراسة يوافقون على تعليم البنات، وأن الذين لا يوافقون على تعليم البنات، وصلت نسبتهم (9.2 %) أما الذين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء نحو تعليم البنات، بلغت نسبتهم (2.5 %).

الجدول رقم (8) يوضح اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو تغير تعليم البنات عما كان عليه في الماضي

هل تغير تعليم البنات عما كان عليه في الماضي	التكرار	النسبة
نعم هناك تغير	70	% 53.8
هناك تغير إلي حد ما	50	% 38.5
لا يوجد تغير	10	% 7.7
Total	130	%100

من الجدول رقم (8) يتبين لنا أن (53.8 %) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن هناك تغير في تعليم البنات عما كان عليه في الماضي بمجتمع الدراسة، وأن (38.5 %) يؤكدون بأن هناك تغير إلى حدما نحو تعليم البنات، أما الذين يرون لا يوجد تغير وصلت نسبتهم إلى (7.7 %).

الجدول رقم (9) يوضح اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية

هل توافق على مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية	التكرار	النسبة
أوافق	121	% 92.7
لا أوافق	6	% 5.0
لا استطيع أن أقرر	3	% 2.3
Total	130	%100

من خلال الجدول رقم (9) يتضح لنا أن (92.7 %) من أفراد عينة الدراسة يوافقون على مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، كما نلاحظ أيضاً من الجدول نفسه أن الذين لا يوافقون على مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية وصلت نسبتهم (5.0 %) أما الدين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء على مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، بلغت نسبتهم (2.3%).

الجدول رقم (10) يوضح اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو قادرة المرأة على أن تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها

هل تعتقد أن المرأة قادرة على أن تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها	التكرار	النسبة
اعتقد أنها قادرة	110	% 84.5
لا اعتقد أنها قادرة	11	% 8.6
لا استطيع أن أقرر	9	% 6.9
Total	130	%100

من الجدول رقم (10) يتضح أن (84.5 %) من أفراد عينة الدراسة يرون أن المرأة لها قادرة المرأة على أن تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها، أما الدين يرون عكس ذلك بأن المرأة ليست لها القادرة على أن تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها بلغت نسبتهم (8.6%) والدين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء بان هل المرأة لها القادرة على أن تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها وصلت نسبتهم (6.9%). وهنا نصل إلي نتيجة أخرى مفادها أن المرأة أصبحت تشارك الرجل في اتخاذ القرارات، وبالتالي تغير واقع المرأة الاجتماعي، وكذلك تغيرت نظرة الرجل إلي المرأة أيضاً.

الجدول رقم (11) يوضح اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو عمل المرأة خارج المنزل

الموافقة على عمل المرأة خارج المنزل	التكرار	النسبة
أوافق	95	% 73.1
لا أوافق	30	%23.1
لا استطيع أن أقرر	5	% 3.8
Total	130	%100

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن (73.1%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل، وأن ما نسبته (23.1 %) لا يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل باعتبار أن المكان المناسب لعمل المرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل ورعاية الأطفال، في حين بلغت نسبة الذين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء نحو عمل المرأة خارج المنزل حوالي (3.8%).

الجدول رقم (12) يوضح اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل

المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل	التكرار	النسبة
أوافق	30	%23.1
لا أوافق	93	% 71.5
لا استطيع أن أقرر	7	% 5.4
Total	130	%100

من الجدول رقم (12) يلاحظ أن (71.5 %) من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على أن المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل، في حين بلغت نسبة الدين يوافقون على أن المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل (23.1 %) أما الذين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء حول المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل بلغت نسبتهم (5.4%).

الجدول رقم (13) يوضح اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو الوظيفة المناسبة لعمل المرأة

الوظيفة المناسبة لعمل المرأة	التكرار	النسبة
معلمة	51	% 39.3
ممرضة	18	% 13.8
إدارية	31	% 23.8
الاهتمام بشؤون المنزل	30	% 23.1
Total	130	%100

من الجدول رقم (13) نلاحظ لنا أن (39.3 %) من أفراد عينة الدراسة يرون أن الوظيفة المناسبة لعمل المرأة هي أن تعمل معلمة، أما كما يتبين لنا من الجدول أن (23.8 %) من أفراد عينة الدراسة يرون أن الوظيفة المناسبة لعمل المرأة هي أن تعمل في وظائف إدارية في مؤسسات الدولة، في حين وصلت نسبه الدين يرون أن الوظيفة المناسبة لعمل المرأة هي أن تعمل بوظيفة التمريض (13.8%) كذلك من خلال الجدول رقم (13) نستنتج أن (76.9%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تعمل المرأة في مختلف الوظائف هو أمر مهم بعد ما كانت الوظائف الحكومية حكراً على الرجل فقط دون المرأة، ولم تعد وظيفة المرأة الاهتمام بشؤون المنزل فقط .

- **نتائج الدراسة :**

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- بينت الدراسة أن (88.5 %) من أفراد عينة الدراسة يوافقون على تعليم البنات، وأن الذين لا يوافقون على تعليم البنات، وصلت نسبتهم (9.2 %) أما الذين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء نحو تعليم البنات، بلغت نسبتهم (2.5 %).
- أكدت الدراسة أن (53.8 %) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن هناك تغير في تعليم البنات عما كان عليه في الماضي بمجتمع الدراسة، وأن (38.5 %) يؤكدون بأن هناك تغير إلي حدما نحو تعليم البنات، أما الذين يرون لا يوجد تغير وصلت نسبتهم إلى (7.7 %).
- أوضحت الدراسة أن (92.7 %) من أفراد عينة الدراسة يوافقون على مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، وأن الذين لا يوافقون على مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية وصلت نسبتهم (5.0 %) أما الدين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء على مبدأ المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، بلغت نسبتهم (%2.3).
- كشفت الدراسة أن (84.5 %) من أفراد عينة الدراسة يرون أن المرأة لها قادرة المرأة على أن تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها، أما الدين يرون عكس ذلك بأن المرأة ليست لها القادرة على أن تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها بلغت نسبتهم (8.6%) أما الدين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء بان هل المرأة لها القادرة على أن تشارك في اتخاذ القرارات وتنفيذها وصلت نسبتهم (%6.9).
- كما بينت الدراسة أن (73.1%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل، وأن ما نسبته (23.1 %) لا يوافقون على عمل المرأة خارج المنزل، في حين بلغت نسبة الذين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء نحو عمل المرأة خارج المنزل حوالي (3.8%).
- كذلك كشفت الدراسة أن (71.5 %) من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على أن المكان المناسب

للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل، في حين بلغت نسبة الدين يوافقون على أن المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل (23.1 %) أما الذين لم يستطيعوا أن يقرروا شيء حول المكان المناسب للمرأة هو الاهتمام بشؤون المنزل بلغت نسبتهم (5.4%).

في ضوء النتائج توصى الدراسة بما يلي:

- القيام بالمزيد من الدراسات المتصلة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة .
- إجراء البحوث والدراسات لفهم عملية التنمية من أجل توظيفها في التطوير والنهوض بالمجتمع.

ـ قائمة المصادر والمراجع .

1. أحمد مصطفى خاطر. (1999). تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ط 1 .

2 . باسل البستاني. **(1985).** الفكر الاقتصادي من التناقض إلي النهوض، دار الطليعة للطباعة والنشر لبنان ط 1

3. حبيب يوسف مغنية. **(1996).** الامثال الشعبية الليبية ابعادها الحضارية والثقافية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1.

4 رشاد أحمد عبد الطيف. (2007) التنمية الاجتماعية في اطار مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء الاسكندرية، ط 1.

5 . عادل مختار الهواري وأخرون. (1999). قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ط 1 .

6 .عبد الباسط محمد حسن. (1980). التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العالمية القاهرة . ط 1 .

7 . عبد الرحيم مسعد، وآخرون. (1995). التنمية في الوطن العربي، دار المندري للنشر والتوزيع، أربد ط 1 .

8 .عبدالهادي الجوهري. (1998). قاموس علم اجتماع، المكتب الجامعي، الاسكندرية ط.3

9 . عمرو محي الدين. (1998). التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 2 .

10 . محمد السيد الامام. (1998). المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله، المكتبة المصرية للنشر الاسكندرية ، ط 1.

11 . محمد السيد محمد. **(1988).** الإعلام والتنمية ، دار الفكر العربي القاهرة ، ط 4.

12 . محمد شفيق. (1998). السكان والتنمية، القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ط 1.

13. محي الدين صابر. (1962). التغير الحضاري وتنمية المجتمع، منشورات المكتبة العصرية بيروت، ط 1.

14 . منير شفيق علي. (2005). نظريات التغير، المركز الثقافي العربي الدار العربية للعلوم بيروت، ط 1.

15 . نبيل السمالوطي. **(1981).** علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1.

16. إحصائيات قطاع التعليم بالكفرة، والمعهد العالي لإعداد المعلمين للعام الدراسي. 1998 – 1999.

17. إحصائيات قطاع التعليم بالكفرة، والمعهد العالي للمهن الشاملة، وكلية الآداب والعلوم للعام الدراسي. 2016 – 2017.